

فلسطين

من وسط رام الله حلّت غزة قضية راي عام حرّكت الشارع الفلسطيني الراكد في الضفة منذ مدة. ليست القضية هذه المرة قضية حرب إسرائيلية، بل طغى الكيل كمايقول المتظاهرون بما فعله السلطة بالفزيب

الحكومة تراها «تظاهرات مشبوّهة»

«نبض غزة»

في الضفة

رام الله – الأبخار

التظاهرة الأولى دفعهم إلى إطلاق الثانية، خصوصاً أنّ «الأولى نجحت في تحريك الرأي العام ولفتت انتباه وسائل الإعلام المحلية والدولية..»
وقف جزءٌ من المتظاهرين، وتخلّى عن شعاره، وأصبح المنظمون أنّ العقوبات المفروضة على شعبنا».
وفي السياق، أوضح المنظمون أنّ العقوبات فاقت الأوضاع الإنسانية خلال العام الحالي بصورة خطيرة، «ففي الوقت الذي تستقبل مدن الضفة عبد الغطى، فإن أهلبنا في غزة تتواصل بحقوقهم الإجراءات العقابية والحصار الشامل بتواطؤ النظام المصري، ويعقوبات السلطة الجائرة»، وفقاً لبيانهم.

وتقدّر مصادر مطلعة،في حديث إلى «الأخبار»، أنّ عدد المشاركين تجاوز 1800 متظاهر في الفعالية الأولى، وهو رقمٌ لافت ويسجّل كأوسع مشاركة في فعالية احتجاجية منذ

التظاهرات الحاشدة المطالبة بإقالة حكومة سلام فياض عام 2012، اي منذ ما يزيد على 5 سنوات. وفي الوقت الذي تحاول وسائل الإعلام المغربة من السلطة اختزال الحراك في قضية رواتب الموظفين للمسجونين على رام الله، خصوصاً مع تصاعد الأصوات الفتحاوية في غزة بالمطالب نفسها، إنّ مطالب الحراك تشمل الإجراءات

العقوبات»، الذي لاقت تظاهراته الأولى وسط المدينة نجاحاً كبيراً الأحد الماضي على رغم محاولات التشويش من مؤيدي السلطة.

وأسس جند «حراك #ارفعوا العقوبات» دعواته للجماهير للمشاركة في التظاهرة الرفضية للعقوبات ضدّ غزة، وذلك في تمام التسعة والنصف مساءً، إنّ قال منظّمون في الحراك إنّ نجاح

طائرات غزة الورقية... تهزم جبروت الاحتلال

يحيى دبوّح

لم تجد إسرائيل في مواجهة «إرهاب» الطائرات الورقية وحرّاقها، إلاّ التحريض ومحاولة إيجاد شروخ بين الفلسطينيين ومقاومتهم، ومزيداً من الحصار على قطاع غزة. سلاح المحاصرين، الذي تحوّل

إلى سلاح فاعل ومؤثر في مرحلة تحلى العالم العربي عن القضيبة الفلسطينية، بات يقبّح المستوطنين وقيادات الأمنية والسياسية، إلى الحد الذي يقفون معه حائزين في مواجهة هذا السلاح ومفاعيله وتأثيراته.

بسيطة لكن فعالة لإحداث ضرر، إضافة إلى الضغط النفسي على المستوطنين ومن خالاهم على القيادة الإسرائيلية، العسكرية والسياسية، الأضرار الكبيرة نتيجة الحرائق التي بلغت المئات يجرّ من فاعليتها مشهد الحرائق التي لا تتوقف، وهو مشهد يرافق المستوطنين منذ أكثر من شهر، وبحسب تعبير صحيفة «هارتس» بختير الخوف والكآبة لديهم، ويعرض الحكومة للضغوط

للقوف بلا فاعلية في مواجهة هذا التهديد الجديد. للطائرات الورقية، كسلاح، أضرار تجهد إسرائيل لتجاوزها بما لا يمكن طائل: الأول يتعلّق بفلسطيني قطاع غزة، بعد تأثير وفاعلية هذا السلاح وعجز إسرائيل في مقابله، الأمر الذي يدفع الفلسطينيين أكثر للتمسك بهذا السلاح وتطويره والمخاطرة عليه، في مقابل هذا الأمر، يتعذر على إسرائيل «كسر الأدوات» والرد عسكرياً بما لا يتناسب مع هذا السلاح، ليس لأنها تردع لأسباب إنسانية، بل لأن الرد غير المتناسب يدفع الفلسطيني إلى الرد المقابل ومن ثم إلى التدرّج لمواجهة تمنع إسرائيل عن التسبب بها لحضيقها من تداعياتها، خصوصاً أنّ الفصائل انبثقت في الأسابيع الماضية إرادة الرد على الاعتداءات الإسرائيلية.

الأثر الثاني لسلاح الطائرات الورقية، أنه ملهم للفلسطينيين، وليس بما يرتبط بالفصائل، التي



سنطلق الفعاليات الاحتجاجية ترحيباً في محافظّة اخرة من الضفة وخارجها

والوقوف عند مسؤولياتهم تجاه أبناء شعبهم في غزة، للمطالبة بإنهاء الإجراءات العقابية التي فُرضها السلطة الفلسطينية عليهم منذ آذار من العام الماضي»، ومن بين الذين دعوا للتظاهرة الأولى بعض أعضاء «الجلس الوطني»، وكثاّن وحلّوّن سياسيون، وبعض عائلات شهداء هذا فحسب، بل إنّ «فتح» في إقليم شرق غزة اعربت عن «فخرها

العاملين في عدد من الجامعات وغيرهم.

أما غالبية الفصائل، فتمنّت الفعالية الأولى في رام الله، مؤكّدة ضرورة رفع العقوبات، ومن هذه الفصائل: «الجهد الإسلامي»، «حماس»، لكن، فوجئ المظاهرّون في الفعالية الأولى بإنزال بعض أشخاص لافتات كبيرة على الأبنية والجران فحسب وبعض أعضاء نقابات

التظاهرة ضدّ العقوبات، وكُتّب على اللافتات: «الانقلاب الحمساوي سبب كل المصائب»، ولاقفة أخرى: «14-6-2007 يوم دام في تاريخ الشعب»، ولاقفة ثالثة: «17 مليار دولار صرفتها السلطة على قطاع غزة، غرّة لن تنسى ولن تغفر القتل والتجويع والدمور».

جاء ذلك، حدّث «الجبهة الشعبية» في بيان أمس، من «تشوية صورة المتاضّلين»، مضيفة أنّ «الإساءة بحق أحد الرفاق المناضلين والأسرى المحرّرين من مخيم الدهيشة بيت لحم، والذي قضى في سجون الاحتلال أكثر من 7 أعوام وفجّرة شريط بحقّه هو محاولة متشوّهة ومكشوفة لن تخظلي على أحد نشيطة شباب حراك رفع العقوبات والإساءة للمُشاركين فيه». وتابع البيان: «الجبهة ستتابع الملف وتحثّل الجهات التي تخفّ وراء هذا التشوية المسؤوليّة، وإن الردّ على ممارسات الأجهزة الأمنية وطلجيتها يكون باستمرار الحراك الجماهيري وامتداده».

وكانت عدّة صفحات في «فايسبوك»، منها ما هو موقول، قد سنّت هجوماً على الأسير المحرر بلال الصفيي الدهيشة، واتهمتّه بأنه «عميل لاقي استهجاناً وسعاً في المخيم. في المقابل، أكد مجلس الوزراء في حكومة «الوقاف الوطني» خلال جلسته الأسبوعية أمس، «التزام الحكومة لحيّة الرأي والتعبير، ورفضها المطلق لأيّ مساس بهذه الحريات التي قلّلتها القانون الأساسي الفلسطيني»، لكنه وصف الحراك المناادي برفع وتبدو الخطط الأميركية - التركية وإجراءات المطالبة التي اقترتها الحكومة الفلسطينية تجاه المواطنين على وجه العموم والموظفين الحكوميين على وجه الخصوص».

وأعترّأها جماهير الضفة الباسلة الذين خرجوا نصرّة لقطاع غزة، ورفضاً للإجراءات المطالمة التي اقترتها الحكومة الفلسطينية تجاه المواطنين على وجه العموم والموظفين الحكوميين على وجه الخصوص».
وقبعتها المظاهرّون على دوار المنارة لم تتناول مسألة «رواتب الموظفين» بل ركّز الحراك على ضرورة إلغاء العقوبات كافة.

تهديد من المشكوك تفعله في هذه المرحلة. المستوى التحريضي في كلام ليبرمان، تأكّده أنّ «حركة حماس تستغلّ الجهاز الطبي في قطاع غزة في شكل سيء، ويبدل أنّ يذهب غاز الهيليوم في المستشفيات، وللتجهيزات الطبية، يستخدمونه لإطلاق الطائرات وإحراق الحقول في الجنوب».

وفي السياق نفسه، وفي محاولة للتأخير والحد من الظاهرة، أعلن جيش الاحتلال أنه سيحمّ تقبيل غزة، وبحسب بيان صادر عنه: «في حال استمر استغلال غاز الهيليوم من قبل جهات إرهابية في القطاع، فسيتّخذ إدخاله، ومسؤوليّة ذلك تقع على حكم حماس».

تعميرات ليبرمان عن «الضيق» جاءت في اختتام جولته أمس على مستوطنات غلاف غزة، إذ قال أنّ تجد صداها لدى المستوطنين، وكذلك لدى الفلسطينيين. وقال ليبرمان في لهجة تيريرية حول «ظاهرة إرهاب الطائرات الورقية»، إضافة إلى توسيع هذه الظاهرة في الأيام الأخيرة، إنّ «لتنى هذه الطائرات نتجج في اعتراضها بالبالونات، على رغم الحجم الكبير والاستخدام هذه الوسيلة، نحن نعلم مع من حسابنا. اعتقدّ أنهم يشدون الحبل أكثر من اللازم، وفي نهاية الأمر هذا الحبل سينقطع»، في

الإخبار العالم 13 الأربعاء 13 حزيران 2018 المجد 3490 العالم

سوريا

التزام «عسكري» أميركي بتنفيذ «اتفاق منج»

ضد الإنسانية بحق الشعب السوري واستمراره بذمع الإرهاب واستخدامه الإرهابيين والمليشيات الانفصالية لتحقيق أغراضه إنما يبرز تراخي الأمم المتحدة ومجلس الأمن في أعمال الدين جانكلي، الذي قال إنه سيجري إخراج عناصر «الوحدات» الكردية من مدينة منج، «وسننّف جنود أتراك وأمريكويّن» هذا. ولغّت إلى أن مانيس أكد عدم وجود «مماطلة» في تطبيق بنود «خريطة الطريق»، موضحاً أنّ بلاده والولايات المتحدة ستحدان معاً المشاركون في «الإدارة المحلية» للمدينة. وفي انتظار تطبيق الخطوات الفعلية الأولى من أجندة هذه الخطة، بدأ لافتاً في ضوء حديث مسؤولين أكراد في مجلس سوريا الديمقراطية» مسار تشكيل اللجنة الدستورية» عن الترحيب بمفاوضات مع دمشق، وخروج المجلسين العسكريين لدمبتي جرابلس والباب، التابعين لـ«قوات سوريا الديمقراطية»، ببيانات تندد بالوجود التركي في كلتا المدينتيّ، وتطالب الأطراف الفاعلة بإجبار تركيا على الانسحاب من سوريا الديمقراطية» وخاصة مقاتلي «وحدات حماية الشعب» الكردية، في معارك ضد «داعش»، بما يحمله ذلك من «شريعة» لنشاط تلك القوات ودعمها.

كذلك، توفّر هذه العمليات البيئية، غطاءً لمشاركة دولية أوسع في صفوف قوات «التحالف» العاملة على الأرض، وسط معلومات تناقلتها وسائل إعلام تركية عن وصول قوات إيطالية إلى ريف دير الزور الشرقي، وانتشارها في قاعدة عسكرية تتمرّكّ فيها قوات أميركية وفرنسية قرب حقل التخلّ النفطّي. وتبدو الخطط الأميركية - التركية حول منج في طريقها إلى التنفيذ، وفق تصريحات المسؤولين العسكريين الأميركيين والأتراك، ومن المنتظر أنّ يلتقي الطرفان في مدينة شوتغارت الألمانية، خلال هذا الأسبوع، لبحث تفاصيل تطبيق «اتفاق منج». وأوضح وزير الدفاع الأميركي جايس مانتيس، أنّ بلاده مستعدة لتطبيق «خريطة الطريق» الخاصة بالمدينة مع الجانب التركي، و«التعاون عبر الخطوط الأمامية الفعّالة»، بدءاً من معرفة نطاق وجود كلّ منّا». ولغّت إلى أن الخطوة



من أجواء الأسواق التجارية في حمصا، تحضرًا لانطلاق مباريات كأس العالم (ف آ ب)

«الدين السوري العام»: تمخّض الجبل فولد فأراً!

سّرّيت زريق

وصل الناتج المحلي الإجمالي حسب التقديرات إلى 45 مليار دولار، بناءً على آخر إحصاء، قام به «معدّد التمويل الدولي». ويعمّر عن العجز وهشاشة التمويل المخصّص لإعادة الإعمار. يأتي حجم الدين العام مقبولاً وقابلأ للسداد، ما أبعد سوريا عن تقرير «بلومبيرغ» للتصنيف الائتماني الذي حدد الدول الأكثر خطورة في احتمال عجزها عن إيفاء ديونها. ووفق التقرير المذكور، جاء لبنان في صدارة الدول الشرق أوسطية بنسبة 154% دين عام من الناتج المحلي، تلته مصر بكتلة ديون وصلت إلى 203 مليارات دولار، ثم البحرين فنّركتًا. سلّخت توقّعات النمو الاقتصادي السوري لعامي 2018 و2019 ونبّهت بنسبة 3 في المئة، وهي نسبة جيّدة لبلد لم تضع الحرب أوزارها فيه بعد، ولا سنّياً بالمقارنة مع نسب سلبية سُجّلت في سنوات الحرب الطويلة (اشتمكاً قسوةً شمل عام 2012). وسوريا لعام 2018، وهو رقم قد لا يكفي لإصلاح بعض الطرق، وفوق ذلك، تم توجيه أكبر بكثير من رقم 100 مليون دولار (مخصصات «إعادة الإعمار» وفقاً للموازنة السورية لعام 2018)، وهو رقم قد لا يكفي لإصلاح بعض الطرق، وفوق ذلك، تم توجيه أكبر بكثير من رقم 100 أهم النسخ المنتهكة من الاقتصاد السوري، وهو الاقتصاد الصناعي الذي تم تدميره بشكل منهج لتجاوز خسائره حاجز الـ 18 مليار دولار.

«الأرض مقابل الدين» عبارةً توهيّل اشتغل البعض على تروييحها سنويّاً عدّة «مبشراً» بأنّها ستكون مخرجاً مُحتملاً تسلكه الدولة السورية لحلّ مشكلات الدين العام الذي سجّل أرقاماً قلّكية، وفق تلك المزاعم. لكنّ هذه العبارة سُجّبت من التداول فجأةً أو تكاد، عقب إصدار البنك الدولي تقريره الإحصائي لليون الدولية International Debt Statistics 2018. التقرير المذكور كشف عن أنّ حجم الدين العام السوري لا يتجاوز 3.5 مليارات دولار، وبحصّة 195 دولاراً فقط للرد الواحد. (تقدّر الأمم المتحدة عدد سكان سوريا بحوالي 18.283.000 نسمة. أما مكتب الإحصاء المركزي السوري فيقدّر العدد بـ 24.422.000 نسمة. ما يخفّض حصة الفرد الواحد من الدين العام إلى 144 دولاراً فقط). وفي كلتا الحالتين، يمثّل الرقم قيمة أمل حقيقةً لكّل من كان يرعى على إفراق سوريا بالديون إلى حدّ عجزها عن السداد. لتقرير حجم مخاطر الدين العام، يعمد الاقتصاديون إلى قياس نسبة الدين إلى الناتج المحلي من جهة، وحصّة الفرد فيه من جهة ثانية. قبل الحرب، كان الاقتصاد السوري يتغنّى بناتج محلي متنوع الأيسل يقدر بـ 60 مليار دولار سنويّاً، وينسبة نموّ رائدة تصل إلى 5 في المئة، وتوقّعات إيجابية عالية بتطور هذا الناتج إلى 79 مليار دولار سنويّاً لو لم تدقّ الحرب بطولها. أفترزت الحرب خسارة في الناتج المحلي الإجمالي تقدّر بـ 169 مليار دولار، تمّت إصفاؤها كرقم أساس في تقديرات خسائر الحرب التي خاضها الاقتصاد السوري باستراتيجية انكماشية تقشفية ارتأتها الحكومات المتتالعة حلّاً